ولادة الدولة الجزائرية نهائي دراسة قانونية سياسية

د. عمر سعد الله

جامعة الجزائر –1–

الملخص

تجمع المصادر التاريخية بأن الدولة الجزائرية المعاصرة هي امتداد لدولة الجزائر التي ظهرت مع بداية القرن السادس عشر، والتي اعترفت بها الدول واعترفت هي أيضا بدول جديدة حتى فترة الاحتلال الفرنسي سنة 1830، وقد اعتاد المؤرخون الفرنسيون الاستعماريون أن يكتبوا عن هذه الدولة وسكانها كمنطقة جغرافية مجهولة الهوية وليس التعرف على أحوال الجزائريين كسكان لهذه الدولة.

وقد اعتاد باحثون آخرون أن يسيروا على خطى نظرائهم من المؤرخين الفرنسيون، في وقت كانوا يطالبون بأن يكون المؤرخ مجردا في أحكامه بعيدا عن الأهواء والتأثيرات الخارجية، وقد اخترت بالذات تبديد الآراء المناوئة لتاريخ الجزائر ودولتها ونهضتها وسياساتها، التي يشترك فيها حتى بعض من كتاب بلدي، الذين يخيّل إلي أنهم كانوا قد درسوا تاريخ كل بلد ما عدا الجزائر.

إن ولادة دولة الجزائر بقيت عند الكثيرين ثقبا أسودا، يجهل الكثيرون أبعاده في ظل غياب تسجيل الأحداث إلا القليل منها، وأيضا غياب الباحث المتخصص في النظم الدستورية والإدارية والسياسية، ومشكلة الوثائق وندرة

المراجع عن هذا البلد. ونظرا إلى انعدام البحث القانوني والسياسي في تاريخ ولادة دولة الجزائر، فقد عولت على تفحص ما كتبه مؤرخون في هذا الشأن، أمثال الأستاذ "شارل أدري جوليان" المعروف جيدا لدى عدد كبير من المثقفين الجزائريين والعرب بتشويه صورة الجزائر، وترويج فكرة الاستعمار التركي للجزائر، وبلغة القانون كان يعتبرها دولة تحت الاحتلال التركي.

وفي هذا المقال سوف نحلل ظاهرة تشكل الدولة الجزائرية ومراحل تطورها، وتحديد عناصرها وطبيعتها في الفترة ما بين 1516 – 1830. مجسدا بذلك رؤية قانونية سليمة حول هذا الموضوع.

الكلمات المفتاحية: الاحتلال الفرنسي، البايلك، الدولة الرستمية، الدولة الأغلبية، الدولة الحمادية، الدولة الزيانية، ولادة الدولة الجزائرية.

أولاً - ظهور الجزائر كدولة:

عندما يتلخص موضوع نقاش ما في سؤال واحد، هل كانت هناك دولة جزائرية قبل الاحتلال الفرنسي؟ فمن المفيد أن نبحث عن إجابة عن هذا السؤال في الكتابات القانونية والتاريخية والسياسية، ويورد الدكتور محمد بجاوي[1] القول التالي: "إن حكومة فرنسا في عام 1830 قد اعترفت مرة أخرى بالسيادة الجزائرية حين زعمت لتبرر إبحارها إلى سيدي فرج في الخامس من جويلية 1830 بأن حكومة الجزائر قد خرقت المعاهدات الدولية...". فهو بذلك اعتراف صريح بأن هذه الدولة أسبق من الغزو الفرنسي، وأنها كانت قائمة وفق المعايير القانونية لا سيما أنها كانت لها علاقات وسيادة تتجلى في المعاهدات التي ابرمتها مع دول العالم، ومع فرنسا تحديدا.

وفي العلاقات الدولية تكون أكثر أشكال المعاهدات اكتمالا هي المعاهدات التي تعتمدها الدول ذات السيادة، وليس أي كيان آخر. فتوقيع هذه المعاهدات فعل تظهر فيه إرادة الدولة بصورة ايجابية. ويكون من العبث أن نتجاهل في هذا المجال الوثائق الدولية المتبادلة بين حكومات الجزائر والبلاد الأجنبية حتى الاحتلال الفرنسي. ونكتفي بالإحالة إلى ذلك الأثر القيم ونعني مجموعة المعاهدات التي

جمعها العالم الايطالي "آماري" تحت عنوان وثائق عربية "ديبلومي آرابي". وأيضا كتاب "ماس لاتري" المعنون: المعاهدات بين المسيحيين والعرب خلال القرون الوسطى المنشور في عام 1867 بباريس[2].

حتى الآن كنا نؤكد على ظهور الجزائر كدولة في مجتمع الأمم، ولكن السؤال ما هي العناصر التي تؤمن فعالية الدولة؟ لنعجل بالقول إن أهم العناصر هو الإقليم والشعب وحكومة وسيادة والاعتراف بهذه الدولة. وهي مجموعة العناصر التي تكسب الدول أينما كانت الشخصية القانونية الدولية بما لديها من حقوق وواجبات، بحيث تمارس على أساسها اختصاصات السيادة.

1 - إقليم الدولة/حدود:

يقصد بذلك البقعة المحدّدة من الأرض التي تمارس عليها السلطة في الدولة سيادتها، ويضاف إليها الرقعة من الماء الموازية لسواحلها إلى مدى يقرّه القانون الدولي للبحار، وتعرف باسم المياه الإقليمية. كما يضاف إليه المجال الجوي الذي يعلو الأرض والمياه الإقليمية. ولقد كانت حدود الدولة الجزائرية ممتدة من طرارة بالغرب حتى القالة شرقاً ومن الجزائر شمالاً حتى بسكرة والأغواط جنوباً وذلك من 1515 إلى غاية 1830 تاريخ الغزو الفرنسي للجزائر[3] ،

فهذه المساحة هي التي أقامت عليها سلطاتها وهيئاتها في ذلك الزمن، وامتدت عليها القبائل الضاربة على تلك الحدود.

وكان إقليمها هذا كلاً متكاملاً، ومرتبطا بسلطة سياسية واحدة، ومعترفاً برسم حدوده بواسطة العرف وليس بموجب اتفاقيات أو وثائق دولية أخرى، وهو ما يتفق مع القانون الدولي في الزمن الماضي والحاضر[4].

2 – السكان/الشعب

يشير مصطلح الشعب بمعناه العام، إلى مجموع الأفراد الذين يستقرون على إقليم دولة معينة، وينتمون إليها بالجنسية، وهم الذين يطلق عليهم اصطلاح رعايا أو مواطنين. فإن لفظ السكان يتسع ليشمل كل من يقيم عل إقليم الدولة، سواء كان من شعب هذه الدولة بمعناه الاجتماعي والسياسي أو من الأجانب الذين لا ينتسبون إلى جنسية الدولة، والذين لا تربطهم بالدولة سوى رابطة الإقامة على إقليمها. وهكذا يتضح اتساع مفهوم السكان عن مفهوم الشعب الاجتماعي، واتساع مفهوم الشعب الاجتماعي عن مفهوم الشعب السياسي[5].

إلاّ أن ما يهمنا أنه في منتصف القرن السادس عشر كانت الجزائر العاصمة تتكون من 12.000 سكن من بينها 6.000 يسكنها مسيحيون أوروبيون أو يهود اعتنقوا الإسلام وهو ما يمثل 25.000 مواطن من هذه الفئة من أصل 50.000 هم

سكان المدينة آنذاك[6] ، إذ لم تكن تسلم شهادة الجنسية إلا للذين اعتنقوا الإسلام.

في الفترة ما بين 1620 - 1610 تراوحت تقديرات السكان بين 150.000 و 200.000 نسمة في حين عام 1730 قدر عدد سكانها بـ 100.000 نسمة دون عدّ العبيد[6] وقدر عدد سكان أيالة الجزائر 1.500.000 و 5.000.000 نسمة[7]. وكان الجزائريين يتكونون من اجمالي عدد السكان وهم العرب والامازيغ وبعض القبائل الصحراوية وبعد دخول الاتراك العثمانين ظهر عرقان هما الاتراك والكراغلة وذلك مطلع القرن الرابع عشر مع وجود الاندلسيين، وذلك لعوامل منها: هجرات الامازيغ من مصر الى شمال افريقيا، الفتوحات الاسلامية مجيء العثمانيين وظهور الكراغلة، هجرة الاندلسيين الى الجزائر وتمركزهم في اغلب المدن.

وإذا بحثنا عن أعراق الشعب الجزائري، نجد أنه مكوّن من العرب والامازيغ وبعض القبائل الصحراوية، أما في العهد العثماني فكان متباين الأصول، إذ كان يتشكل من الأتراك والجزائريين، والكراغلة والمهاجرين الأندلسيين، والزنزج، واليهود، والأوربيين، هذا جعل التنظيم العثماني يتخذ شكلا هرميا أخل بالتوازن من حيث المستوى المعيشي على أساس الثروة مما أدى إلى ظهور الطبقية التي تحكّمت

فيها مختلف الظروف[8]. وكان هذا الشعب/المجتمع يعد أحسن صورة لوحدته وخصائصه المشكلة لهويته، علما أن هذا المجال لا يزال خصبا، ينتظر جهود الباحثين لإماطة اللثام عن العناصر المعتملة في دواخله، وإعادة قراءة الكتابات التركية والغربية على وجه الخصوص قصد تصحيح رؤى غير العلمية.

وفي بعض الكتابات الفرنسية المغرضة حاولت اختزال الشعب الجزائري في كونه خليطا من أجناس متنافرة وافدة، عجزت عن بناء دولة/أمة، وأن الحكم العثماني لا يعدو أن يكون استعمارا لهذا الشعب، جاء الفرنسيون لإنقاذ الجزائر منه! ولا يخفى على الباحثين خطر هذه الدراسات التاريخية التي كانت أحد الروافد القوية لشرعنة الاحتلال الفرنسي للجزائر. في وقت كان الشعب موحّد متديّن وغير متحزّب قامت الحكومة ببنائه دونما تدخل تركي.

3 - الحكومة/السلطة

أود القول بأن الحكومة/السلطة هي الهيئة التي تمتلك القوة/الشرعية لفرض الترتيبات والأحكام والقوانين اللازمة للحفاظ على الأمن والاستقرار في المجتمع وتنظيم حياة الأفراد المشتركة. ولا تستطيع الحكومة خدمة جميع الأهداف في آن واحد. فتحقيق المساواة يتضارب مع مصالح

بعض أفراد المجتمع، ولكن الحكومة الناجحة هي التي تستطيع الموازنة والتوفيق بين الغايات المعلنة. ولقد مرت الحكومة/السلطة في الدولة الجزائرية بعدة أطوار خلال العهد التركي، فلم ينل منها التأكيد الخاطئ بتبعيتها للباب العالي، فمثلا تختلف هذه الحكومة بين الفترة (1518 - 1587)[8] عن فترة الباشوات (1587 -1659) عن فترة الدايات (1671 -1830)، ونكتفي هنا بعرض الوضع في العهد الأول والثالث فيما يتعلق بهذه الحكومة/السلطة، حيث كانت ممثلة في حاكم من البايلربايات، يتم تعيينه في الجزائر بقرار من طرف السلطان العثماني.

وقد رأينا في مرحلة "الدايات" أن "الداي" كان يمثل الحكومة الشرعية، وهي تلك التي يعترف لها أفراد المجتمع بحقها في إصدار القوانين والقرارات[9] وتسيير شؤون المجتمع. رغم كونه يعين في منصبه مدى الحياة، ويمارس السلطة بصورة مطلقة، فأصبح هو المسؤول العسكري والسياسي للجزائر والقاضي الأعلى في أمور الحرب والسلم والمسؤول على الضرائب وعلى التوظيف، ولذلك كان القتل هو الوسيلة للحدّ من صلاحياته.

وإذا عدنا إلى المرحلة الأولى، نجد أن من أهم انجازات الحكومة هو تحرير "برج فنار" عام 1529 من الاسبان، وتحرير "بجاية" من الاحتلال الاسباني عام 1555، وإنهاء

الوجود الاسباني في تونس عام 1574. فضلا عن أداء أدى إلى ازدهار الجزائر واستقرار الحياة السياسية فيها وبتحالف الجميع ضد العدو الاسباني.

وأنشئت الحكومة هيئات امتازت بالقوة وتوطيد ركائز الحكم، وتوحيد رقعة البلاد، حيث استطاع البايلربايات أن يحققوا الوحدة الإقليمية والسياسية للدولة الجزائرية، التي امتد نفوذها وسيطرتها إلى كل الجهات شرقا وغربا وجنوبا، وقضت على كل الإمارات المحلية: إمارة تلمسان، الإمارات الحفصية في قلعة بني عباس، قسنطينة وعنابة، وإمارة جبل كوكو بالقبائل. وبذلك امتد نفوذ الأتراك إلى واحات الجنوب، والقضاء على الدولة الزيانية بتلمسان، وفرض طاعتها على كل المناطق الشرقية والغربية والجنوبية للجزائر.

ويمكن أن نؤكد بأنها قامت بتنظيم السلطة الادارية، سيما في عهد البايلرباي "حسن باشا ابن خير الدين"، ففي ولايته الثانية أقام على الصعيد المحلي أربعة بايلكات "عمـــالات":

1) بايلك الجزائر ومركزهامدينة الجزائر "دار السلطان".

2) بايلك الشرق ومركزها مدينة قسنطينة.

3) بايلك التيطري ومركزها مدينة المدية.

4) بايلك الغرب ومركزها مدينة مازونة ثم معسكر ثم وهران. وكان يحكم كل ولاية "باي" يعيّن مباشرة من "الداي"، وكانت الولاية تقسم إلى "أوطان" يحكمها قائد، ويضم كل وطن عدد من القبائل على رأس كل منها "شيخ". وتمتد السلطة إلى "المدن" التي يترأس كل منها شيخ البلد. علاوة على عدد من الهيئات المتخصصة تضم بيت المال، والمحاسبة، والأشغال العامة، والمياه. ويرأس كل هيئة مسؤول إداري. ومهما بلغت هذه الحكومات من تنظيم وحفاظ على الأمن والاستقرار في المجتمع وتنظيم حياة الأفراد المشتركة، فإنها لم تكن كما يعتقد تحمل طابع الحكومة الدستورية، التي ترجع لمبادئ متفق عليها مع أفراد المجتمع لكي تحظى بالطاعة من خلال "حكم القانون"[10]. غير أن مثل هذه الحكومات تحتاج إلى شرعية من نوع ما لكي تتمكن من القيام بدورها لحفظ الأمن ورعاية المصالح المشتركة لكي يستطيع أفراد المجتمع من تسيير شؤون حياتهم.

ثانيا – أسس الدولة الجزائرية:

إن الغرض الرئيسي المتوخى من دراسة الأسس القديمة للدولة الجزائرية هو معرفة التطور التاريخي لهذه الدولة، المنسجم والقانون الدولي، حيث كان هناك أرضا مأهولة وذات حكومة واعترافا وسيادة وحقوق تمارس على أرض

الواقع قبل سنة 1516م، وهذا ما يتضح من وجود دولة رستمية، وأخرى أغلبية، وحمادية وزيانية الخ....وجميعها تمثل كيانات وأشخاص للقانون الدولي وأعضاء في المجتمع الدولي قبل الفترة التركية.

سوف نجري هنا فحصا موضوعيا لهذه الكيانات، قصد دحض الحجج التي تنكر بعث الدولة الجزائرية منذ عام 776م، وتوضيح آثارها الإيجابية على الصعيد الداخلي والدولي.

1 – الدولة الرستمية:

يبدو من الضروري قبل كل شيئ أن نسأل عن ما يؤيد وجود الدولة الرستمية في المغرب الأوسط؟ يجب توضيح معنى هذه الدولة التي ظهرت ما بين 777 -909 م، فقد كان مقرها مدينة "تاهرت أو تيهرت" وتسمى اليوم تيارت[11] ، تقوم على وجود وحدة جغرافية وسياسية واقتصادية، بالإضافة إلى وحدتها الفكرية والروحية، وكانت هذه الدولة مؤيدة من طرف أغلب السكان، لكنها لم تكن مبنية على فكرة الدولة القومية "الحديثة"[12].

والملاحظ أنها تكونت بعد سيطر الرستميون على مناطق وسط الجزائر أثناء عهد "ابن عبد الرحمن بن رستم" المسمى "عبد الوهاب" (784 -823 م)، الذي وضع نفسه تحت حماية الأمويين الذين كانوا يحكمون الأندلس. غير أن هذه

الدولة لم تكن تعمل أو تمثل مصلحة "الدولة الأموية" حيث أن سيادتها لا تصبح لاغية بفعل روابطها مع تلك الدولة من الوجهة القانونية[13].

وقد شهدت هذه الدولة بعض الاضطرابات والتوترات والحروب الأهلية التي تعرفها مختلف الدول الأخرى في المجتمع الدولي، ولكنها مع ذلك ظلت محتفظة بمعايير السيادة وبعلاقات دولية مع دول العالم، حيث أصدرت القرارات وأبرمت الاتفاقيات الدبلوماسية والتجارية مع دول العالم، واستقبلت سفراء هذه الدول، مجسدة بذلك مبدأ سيادتها السياسية والقانونية، لكن الكتابات التاريخية خففت من الإشارة إلى ذلك، فلم تبرز ما صدر عنها من قرارات واتفاقيات ومواجهات ونزاعات بينها وبين دول أخرى. ومع ذلك نخطئ إذا تصورنا أنها كانت أقل شأنا عن باقي دول العالم في ذلك الوقت، أو أنها لم تتبادل المصالح عبر المفاوضات.

ويمكن الحكم على قيام هذه الدولة من خلال نظام الحكم الذي اتسم عند نشأتها بالبساطة الشديدة، فحاكم الدولة كان يسمى "الإمام" ويحمل ألقاب أخرى مثل "أمير المؤمنين". ولتفسير طبيعة نظام الحكم أكثر عند الرستميين[14] لابد من معرفة أن هذه الدولة وصفت بأنها دولة دينية ثيوقراطية، وقيل بأنها دولة مثالية ووصفت أيضا بأنها

بسيطة بدوية، والبعض يقول بأنها مملكة، في حين يرى آخرون أنها وراثية، وقيل أنها كانت تتلون بحسب الظروف والأئمة الحكام، كما وصفت بأنها ديمقراطية شورية جمهورية، كما قيل عنها أنها إمبراطورية كما وصفهم ابن الصغير بالعدل والمساواة وحسن السيرة.

إن هذه الأوصاف التي جاءت تعبر عن طبيعة الدولة ونظام الحكم عند الرستميين، تكاد كلها تنطبق على دول ذلك العصر، وخصوصا الإسلامية منها، وهذا ما يتضح من الحجج التالية:

أولا – كانت الجزائر دولة ثيوقراطية، لأنها اعتمدت الدين كسلطة عليا وكان أئمتها علماء دين ومن ورائهم الشراة فقهاء الإباضية يراقبون أعمال الإمام وموظفيه رقابة شديدة.

ثانيا – أنها كانت دولة مثالية، لكون نظام الحكم ينطلق من الدين الإسلامي وينتهي إلى الدين الإسلامي.

ثالثا - أن الجزائر كانت عبارة عن مملكة، نظرا لتعاقب الأئمة على سدة الحكم من أسرة واحدة من أولهم إلى أخرهم، وبذلك صورت على أنها مملكة أسرة حاكمة .

وحسب ما يقول مارسيه: " رغم أن الرستميين يشكلون أسرة حاكمة إلا أنهم نظريا منتخبون الواحد تلوى الآخر، إذ يعتبرون الأكثر أهلية للإمامة واختيارهم العلماء في المجتمع الإباضي بكل حرية "[15]

رابعا - أن الجزائر كانت عبارة عن إمبراطورية، يحكم امتداد سلطة أئمتها إلى نفوسة بطرابلس وأجزاء واسعة من المغرب الأدنى شرقا إلى سجلماسة في المغرب الأقصى غربا فضلا عن المغرب الأوسط كله أو جله[16].

وحتى إذا كان الرأي بأن الجزائر تمثل دولة مفهوما، فلا يمكن قبوله بحال من الأحوال عند البعض، إذا لم نؤكد بأن حكم الدولة الرستمية استمر قرن وربع قرن، وتولى حكمها ثمانية أئمة، في مقدمتهم الإمام "عبد الرحمان بن رستم" (160 -171هـ/777 -787م) الذي وضع أركان الدولة ورتب شؤونها، ثم "عبد الوهاب" (171 - 190هـ/787 -805م) الذي نهج سيرة أبيه في تنظيم الدولة. ثم لابنه "أفلح بن عبد الوهاب" 240–190)هـ/ -854م) الذي اتبع هو الآخر سياسة أبيه. ثم الإمام "أبي بكر بن أفلح" (240 -241هـ/854 -855م)، حيث شهدت الدولة بداية الضعف والتراجع وحدوث صراع ونزاع بين عناصر المجتمع الرستمي. ثم أبي اليقظان بن أفلح (281241 –هـ/855 - 894م) الذي سعى لتحسين الأوضاع الداخلية للدولة الرستمية وإنقاذها من الانهيار. ثم انتقل الحكم لابنه "أبي حاتم" 294–281)هـ) الذي نشب صراع بينه وبين عمه "يعقوب" لمدة أربع سنوات. ثم خلفه "أبو اليقظان بن أبي اليقظان" (294 - 296هـ/906 -909م) وقد شهد عهده الفتن وعدم الاستقرار،

وفي هذه الفترة تمكن "عبد الله الشيعي" من الاستحواذ على العاصمة "تيهرت" وحينها انتهت الدولة الرستمية.

وبذلك لا نستطيع أن ننكر بأن الدولة الرستمية شهدت ازدهار كبيرا شمل مختلف المجالات، حيث انتشرت التجارة وازدهر الاقتصاد وعم الاستقرار بين أفراد المجتمع الرستمي، وساد الأمن والسلام في دولة موحدة تحت حكم وسيادة واحد. كما شهدت في آخر عهدها فترات من الصراع أدت إلى نهايتها.

في آخر المطاف.

2 - **الدولة الأغلبية:**

الأصل في كلمة دولة أغلبية[18] هنا أنها شخصية معنوية دولية ذات نظام حكم ملكي وراثي، بأراضي مأهولة لها سيادة تمارسها داخليا وخارجيا، وليس لها ولاء أو تبعية لدولة أجنبية. وقد استمرت فترة حكمها ما بين سنة 800 إلى 909 م. وكل كاتب منصف يعتقد أن هذه الدولة تأسست على يد "إبراهيم بن الأغلب" عقب دخوله إفريقية مع قوات "محمد بن الأشعث" سنة 144هـ/ 761م، والذي عهد إليه الخليفة العباسي "المنصور" بولاية إفريقية (تونس) سنة 148هـ/ 765م، غير أن سهماً أصابه سنة 150هـ/ 767م أدى إلى وفاته فعرف بالشهيد، وبذلك ينسب تأسيس هذه الدولة إلى "إبراهيم بن الأغلب"، الذي كان أميرا على مدينة طبنة

(بسكرة وما جاورها) في عهد "هارون الرشيد" سنة184هـ الموافق 800م .[19]

والظاهر أن "إبراهيم بن الأغلب" كان سياسيا محنكا، حيث استغل ثورة الأمازيغ على والي القيروان، فطالب الخليفة العباسي "هارون الرشيد" بتوليته المغرب الأدنى على أن يدفع لخزينة الدولة أربعين (40) ألف دينار سنويا بشرط أن يجعل ولاية الحكم في الدولة مقتصرة على ذريته، فوافق "الرشيد" على ذلك بهدف الوقوف في وجه الدولة الإدريسية في المغرب والأموية في الأندلس[20]

وتعود نشأة هذه الدولة إلى المؤسس الأول لأسرة الأغالبة وهو "الأغلب بن سالم بن عقال التميمي"، الذي كان قائداً في الجيش التابع للدولة العباسية، وتولى ذلك من بعد ابنه "إبراهيم بن الأغلب" الذي أشرنا إليه في الفترة ما بين عامي 800م و812م، حيث تولى إدارة أفريقيا بواسطة "هارون الرشيد"، وكان ذلك منذ بداية عام 787م، ولكن استقل عن هذه المهمة عام 800م، عندما أصبح دور العباسيين غير ملحوظ، وخلال فترة توليه دعمه "هارون الرشيد" كثيراً، غير أنه لم يشجعه على الاستقلال.

ومن خصائص الدولة الأغلبية وجود أهالي أو سكان وإقليم وحكومة، يلقب رئيسها بالأمير، مستقل وغير مقيد بمذهب معين. وتتكون هذه الحكومة من أمير ووزيران

مفوضان، بالإضافة إلى وزراء منهم صاحب الخراج وصاحب البريد وقائد الجيش ومقدم الأسطول.

ويظهر لي أن حضارة هذه الدولة عرفت ازدهارا كبيرا، فنشطت الحركة العلمية والتجارية والصناعية والفلاحية، كما عملت على نشر تعاليم الإسلام واللغة العربية والثقافة الإسلامية، وقد كانت الحكومة الأغلبية من أقوى الحكومات آنذاك، لحفظها الأمن وحسن سياستها للدولة والرعية، كما سيطر الأسطول الأغلبي على حوض البحر المتوسط ففتحوا صقلية وسردينيا ومالطة.

ويمكننا أن نعيد بناء أحداث الدولة الأغلبية، بالاعتماد على الحجج والمعلومات المحددة لهذه الدولة ونظامها السياسي.

أ) – شن الحرب:

تعرضت "صقلية" للغزو من قبل الدولة الأغالبية في الفترة ما بعد عام 827م، وتعرضت مدينة "باري" الإيطالية للاستيلاء عام 841 م، ومن بعدها "روما" في العام 846 م. ولعل أهم إنجازات هذه الدولة في عام 212 للهجرة أمر "أسد بن الفرات" وهو قاضي القيروان بتجهيز جيش كبير؛ لتحرير جزيرة "صقلية" بقيادة زيادة الله بن الأغلب، وتمكن من الاستيلاء على جزء كبير منها، ولكنهم لم يستطيعوا التوغل فيها أو دخولها بشكلٍ كامل؛ نتيجة وفاة هذا القائد، ومساعدة الرومانيين لأهالي صقلية، وبعد حصول

المسلمين على مساعدات من القيروان، توغلوا في جزيرة "صقلية" بقيادة "محمد بن أبي الجواري"، وتوفي "زيادة الله" في العام 221 للهجرة.

ب) - ممارسة السيادة :

ظهرت الدولة الأغلبية كدولة صاحبة القوة العليا غير المقيدة في المجتمع، وهي بهذا تعلو فوق أية تنظيمات أو جماعات أخرى داخل الدولة. ومن مظاهر ممارسة السيادة استقبال حاكمها "إبراهيم" "شارلمان" في العباسية عاصمة الدولة، وعقده هدنة مع حاكم صقلية "قسطنطين" نصت على مفاداة الأسرى. فضلا عن قيام "أبو عقال"، بمجموعة من الإصلاحات كإزالة الظلم والتخلص من الخمر ومنعه. إضافةً إلى العديد من الإنجازات العسكرية؛ كالاستيلاء على حصون في صقلية، والانتصار على الرومانيين الذين حاولوا الاستيلاء على الجزيرة.

ج) – نظام الحكم والإدارة:

عندما نتكلم عن الدولة فإننا نعني مجموعة من مؤسسات الحكم ذات سيادة على أرض وسكان محددة. وقد تولى مقاليد الحكم في الدولة الأغلبية[21] عدد من الحكام، والحكومات التي تكونت من أمير ووزيران مفوضان بالإضافة إلى وزراء منهم صاحب الخراج وصاحب البريد وقائد الجيش ومقدم الأسطول. ولا يمكن لنا الإسهاب

في بيان حكام هذه الدولة الذين كانوا يلقبون "بالأمراء"، ولا إجراءات توليهم الحكم ضمن بيعة أو اغتصاب للسلطة أو تنازل، نظرا لتعدد من تولى الحكم.

واتسم النظام السياسي في هذه الدولة بالوراثة، فكانت الإمرة تنتقل من الأب إلى الابن أو إلى الأخ أو إلى العم أو ابن الأخ، ولم يخل الأمر من وقوع نزاع على العرش، ولم يأخذ هذا النزاع منحى حاداً إلا في نهاية حكم الأسرة. وتداول على الحكم فيها "إبراهيم بن الأغلب" الحكم، واستمر في منصبه اثنتي عشرة سنة، أي حتى سنة 196هـ/ 812م، وعرف عنه أنه كان فقيهاً، وأديباً، وشاعراً، وخطيباً، وذا رأي ونجدة. ثم تولى من بعده ابنه أبو العباس عبد الله (289 -290هـ/ 902 -903م) بعد أن تنازل له والده "إبراهيم" عن الحكم وهو في صقلية[22]. ثم آل الحكم من بعده إلى ابنه المقيد زيادة الله بن أبي العباس (290 -296هـ/ 903 -909م)[23] ، وإلى "ابن عمه إبراهيم بن أبي الأغلب".

د) – سقوط الدولة:

انهارت هذه الدولة على يد الفاطميين سنة 296هـ - 909م، وتعود أسباب سقوطها إلى ما يلي:

1 - عنف الحكام ضد الشعب، كما حدث في منطقة بسكرة سنة 280 هـ، وما قام به "المقيد زيادة الله بن أبي العباس (290 -296هـ/ 903 -909م)" الذي بدأ عهده بإراقة

الدماء، فغدر بأعمامه وإخوته، وقتل بعض فتيانه وقادته، واشترى بعضهم بالمال.

2 - اعتماد الدولة على جيش من المرتزقة. حيث اشترى بعض أمرائها أفراداً من السودان بحجة استخدامهم في الصناعة تخفيفاً على الناس من أعبائها، لكنهم يستخدمونهم في تقوية الجيش بعد تدريبهم على حمل السلاح.

3 - انغماس بعض الأمراء في اللهو والشراب، ومن هؤلاء "زيادة الله الثالث" الذي كان آخر أمراء دولة الأغالبة.

4 – انتصارات جيش الفاطميين على جيش الأغالبة وهو ما أدى إلى خسارتهم لعدة أقاليم، فقد استولى الجيش الفاطمي على سطيف، ثم قسنطينة سنة 292هـ/ 905م بعد معركة حامية، ثم توالت الهزائم بعد الاستيلاء على بَلْزَمة وطَبْنة، وتيجَس، وباغاية سنة 294هـ/ 907م، ثم مجانة وقصر الإفريقي وتيفاش وقالمة أو قالة ومسكيانة وتبسّة ومديرة (حيدرة) ومرماجنة والقصرين ثم توزر وقفصة، والأرْبُس سنة 909م بعد معارك حاسمة.

وأخيرا، يمكن القول بأن هذه الدولة حافظت على حدودها الجغرافية والسياسية التي كانت تتسع وتتقلص بحسب قوة أمرائها وضعفهم. وارتباط تلك الحدود ارتباطا وثيقا بما كان يسود إقليم الدولة من اضطراب وفوضى وصراع مذهبي وثورات الجند. ولذلك فإن حدود ولايتها ضمت مساحة واسعة

من الشمال الإفريقي، وإذا كنا نستطيع أن نحدد حدودها الغربية بشكل دقيق نقول: إنها كانت تشمل إقليم قسطيلية وما يليه شمالا حتى ساحل البحر، ويمتد غربا فيشمل النصف الشرقي من جبال أوراس وتقف عند حدود ما يعرف اليوم ببلاد القبائل في الجزء الشرقى من جمهورية الجزائر الحالية، فتدخل فيها قلعة لمبيزة أو قلاقل لمبيزة وباغاية وتصل إلى البحر فتشمل ولاية بجاية الحالية وتصل إلى مجرى نهر شلف[24].

3 - الدولة الحمادية:

تعني عبارة "دولة حمادية"[25] كيان ذات شخصية معنوية دولية بنظام حكم ملكي وراثي، كان يحكمها أمراء بمساعدة وزراء وولاة وقادة الجيش، ومن المعلوم أنها تنسب إلى مؤسسها "حماد بن بلكين بن زيري بن مناد الصنهاجي"، الذي كان قد أنشأها سنة 405 هـ الموافق 1014 م، وقد كان لهذه الدولة عاصمة أولى هي مدينة "القلعة" المشهورة بـ "قلعة بني حماد" التي اختطها الأمير "حماد بن زيري بن مناد بن بلكين"، في حدود عام 398هـ (1007 – 1008مـ) ليعلن منها عن تأسيس الدولة "الحمادية " دولة مستقلة عن دولة "بني زيري" التي كان على إمارتها في ذلك الوقت "باديس بن أبي المنصور بن زيري"، وهو ابن أخي حماد. وهناك عاصمة ثانية تأسست عام 461هـ في مدينة "بجاية".

ويساعد على فهم هذه الدولة أكثر تنظيمها الإداري، فقد تشكلت إدارة مركزية قوامها رئيس الدولة، الذي يلقب بالأمير أو الحاكم أو الملك، وديوان الإنشاء وكان على رأسه كاتب، وديوان البريد. ونظام للجيش وجهاز للوزارة[27] ، فكان أول وزير حمادي ذكره المؤرخون هو وزير "محسن بن القائد" والوزير "خلف بن ابي حيدرة"، الذي اعتبر وزير سيف، بسبب قمعه لثورة أهل بسكرة، والوزير "ابا بكر بن ابي الفتوح"، وكان هذا الأخير وزير قلم، حيث كُلف بالمراسلة مع الأمير "الزيري تميم". والوزير "بني حمود"[28]. وتشكلت إدارة محلية من ست ولايات هي: مليانة، وحمزة (البويرة حالياً)، ونقاوس، وقسنطينة، والجزائر، ومرسى الدجاج، وأشير.

وليس ما يضفي عليها طابعا قانونيا هو إدارتها فحسب بل سيادتها التي كانت تمارسها في علاقاتها الخارجية، وعدم ولائها أو تبعيتها لدولة أجنبية، وتطور حدودها الجغرافية والسياسية. فبعد أن كانت منذ تأسيس الدولة إلى وفاة الأمير "محسن بن قائد" تشتمل على قلعة بني حماد، مسيلة، طبنة، مزاب، اشير، تاهرت، مرسى الدجاج، بلد الزواوة، مقرة، دكامة، بلزمة، وسوق حمزة في عهد "بلقين بن محمد" وخضوع مدينة فاس للسلطة الحمادية في عهد "الناصر بن علناس"، أصبحت حدودها بعد تأسيس مدينة

"بجاية" تشمل مدينة مليانة، نقاوس، قسنطينة، الجزائر، بسكرة، صفاقس، قسطيلية، تونس، والقيروان.

وقد تداول على حكمها تسعة أمراء أو سلاطين[29] ، في مقدمتهم " حماد بن بلكين" الذي حكم ما بين 1008 – 1028، و" القايد بن حماد" الذي حكم ما بين 1028 – 1045، و"محسن بن قايد" الذي حكم ما بين 1045 -1046، و"بلكين بن محمد بن حماد" الذي حكم ما بين 1046 - 1062، و"الناصر بن علناس بن حماد" الذي حكم ما بين 1062 – 1088، و" المنصور بن الناصر" الذي حكم ما بين 1088 – 1105، و" باديس بن منصور" الذي حكم ما بين 1105 - 1105، و" عبد العزيز بن منصور" الذي حكم ما بين 1105 – 1121، و" يحي بن عبد العزيز" الذي حكم ما بين 1121 – 1152.

ومع أنه لا يمكن هنا تحليل أسباب توسع الدولة الحمادية، فمن المعلوم أن هؤلاء القادة أو السلاطين عملوا على توسيعها، ففي عهد "بلكين" (1055 -1062 م) مثلا توسعت إلى حدود المغرب الأقصى مع دخول "فاس"، ثم في عهد الناصر (1062 -1088م) وصلت إلى تونس والقيروان، كما امتدت أطرافها جنوبا في الصحراء. كما قاد هؤلاء السلاطين حركة عمرانية كبيرة ونهضة ثقافية. ومع أنه لا يمكننا الإحاطة بأسباب سقوط ونهاية الدولة الحمادية، إلا أن ذلك

راجع إلى الفتن الداخلية، والحروب الطاحنة مع جيرانها[30]. ودخول الموحدين "بجاية" سنة 1152 م، وقد بدأت مؤشرات سقوطها سنة 1104 م عقب دخول أعراب بني هلال المنطقة، وتزايد ضغطهم عليها، مما جعل نفوذ هذه الدولة تنحسر رقعته إلى المنطقة الساحلية.

4 - الدولة الزيانية:

الدولة الزيانية هي تجمع إقليمي جزائري مرتبط بإقليم جغرافي ذي حدود معينة كانت تمارس عليه اختصاصاتها، عاصمتها مدينة "تلمسان". ويساعد على فهمها أكثر أنها استمرت كوحدة مستقلة في السياسة الدولية ما يقارب ثلاث قرون، فقد حافظت خلالها على كيانها السيادي، وحدودها وبنظامها السياسي الوراثي الملكي[31] ، وعدم السماح لأي من الكيانات الدولية الانفراد بالسيادة والسيطرة على إقليمها وسكانها.

وبلغة القانون أصبحت هذه الدولة عضوا في المجتمع الدولي خلال الفترة الممتدة ما بين (1235 -1554)، ويرجع تأسيسها إلى " أبو يحيى يغمراسن بن زيان" الذي حكمها لمدة 47 سنة تمكن خلالها من وضع قواعد وأسس دولة قوية سواء في عهده أو من بعده. وقد قام بتأسيس دولته في تلمسان عقب سقوط الدولة الموحدية سنة 1235 ، وبعد أن

كتب إليه الخليفة الموحدي "عبد الواحد الرشيد بن المأمون" بتولي الحكم على ولاية المغرب الأوسط وعاصمتها.

ولا نريد هنا تناول العوامل المساعدة على قيام هذه الدولة ولا أصولها، لأن ذلك يبعدنا عن الجانب القانوني ويجعلنا أقرب إلى المادة التاريخية، ولذلك سوف اتجه إلى معرفة أسباب سقوط عضويتها في المجتمع الدولي آنذاك، فمن المعلوم أن ذلك يعود إلى شروع الدولة الزيانية في توسيع أسطولها البحري وتعزيزه بأمهر الملاحين، وقضاء الأسطول الجزائري على حركة القرصنة في البحر. ومن الأسباب الأخرى الحروب والنزاعات الحدودية التي دارت بين الزيانيين، والحفصيين، والمرينيين. وتشكيل تحالفات ضد الدولة الزيانية للقضاء عليها وعلى جيوشها. واندلاع حروب داخلية، وإثارة فتن داخل الجزائر حتى باتت على أتم الاستعداد للقضاء على مملكة بني زيان. واستيلاء القراصنة الأوروبيين وخاصة الإسبان والإيطاليين على خيرات المناطق الساحلية للجزائر وشواطئها. فضلا عن تمكن "البرابسة"[32] من مهاجمة هذه الدولة والقضاء عليها، وطرد الإسبان من بجاية ثم طرد الإيطاليين من جيجل، وتوحيد الجزائر تحت سلطتهم بعد أن سقطت تلمسان بيدهم سنة 1554م.

خاتمة:

وما يمكن استخلاصه، أن سلسلة من الدول الجزائرية قد تشكلت في الجزائر تميزت بنظامها السياسي الملكي، وبحدودها الدولية، وكانت تملك قوة الإرغام لضمان الالتزام بقوانينها، ومعاقبة المخالفين، منها ما استمر لفترة 319 سنة كالدولة الزيانية، لكنها سقطت في النهاية بسبب الغزو واحتلال مدنها وسواحلها خاصة من الاسبان والايطاليين والفرنسيين، وسخط الشعب على الحكومات التي عجزت عن الدفاع عنه أمام العدوان الخارجي.

وبفضل هذه النواة للدول الجزائرية المتعاقبة على مدى التاريخ، أمكن التوصل إلى بناء صيغة جديدة للدولة الجزائرية أثناء العهد التركي، جرى تغلب فيها على بعض السلبيات السابقة، بل وأمكن البناء عليها بعد الاستقلال في تأسيس دولة جزائرية ديمقراطية واجتماعية تقوم على القانون وتكفل جميع الحريات وجميع الحقوق الأساسية للفرد المعترف بها في الدساتير الديمقراطية.

الهوامش:

1 - انظر مؤلفه الثورة الجزائرية والقانون 1960 - 1961، دار الرائد للكتاب، الجزائر، الطبعة الثانية 2005، ص 38.

2 -الدكتور محمد بجاوي، مرجع سابق، ص 38.

3 - انظر الوسيط L'Algérie. Casbah Editions. 2000. صفحة 351 .27 .ISBN 9961-64-189-2 .

4 -لا يهتم القانون الدولي بسعة الأرض التي تؤلف إقليم الدولة؛ فمثلا دولة "سان مارينو" لا تتجاوز مساحتها 59 كيلو متراً مربعاً، في حين تبلغ مساحة الولايات المتحدة الأمريكية عشرة ملايين. كما لا يضير الدولة أن يكون إقليمها كلاً متكاملاً أو مؤلفاً من أقسام متباعدة (كإندونيسيا واليونان والفيليبين) مادامت حدود هذه الأقسام معرفة على وجه صحيح، وما دامت ترتبط بسلطة سياسية واحدة.

5- يعني مفهوم الشعب اجتماعيا كافة الأفراد الذين يقيمون على إقليم الدولة، وينتمون إليها، ويتمتعون بجنسيتها، ويطلق على هؤلاء رعايا الدولة الوطنيين. أما معناه السياسي فيقصد به الأفراد الذين يتمتعون بحق ممارسة الحقوق السياسية، وعلى الأخص حق الانتخاب، أي الذين تدرج أسماؤهم في جداول الانتخابات، ويطلق عليهم جمهور الناخبين.

6- انظر

Confessions d'un archiviste algérien: Un regard constantinois : études ... Par Abdelkrim Badjadja, p.121 livre en ligne

7- انظر

note, le nombre comprend aussi les enfants et les femmes, voir Pierre Boyer, Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, p.94

8- انظر

Pierre Boyer, Les renégats et la marine de la Régence d'Alger. In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°39, 1985. pp. 94, 96 et 99.livre en ligne

9- انظر منتديات المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة http://ens-mustapha.mam9.com/t2048-topic#ixzz4byYtvEIZ :

10 - يطلق على هذه الفترة بعهد البايلر بايات.

11 - تعتبر الحكومة والسلطة التي تصدر قوانين لا يتبعها أحد ليست حكومة وليست سلطة. والمؤسسة الحاكمة التي تفرض قوانينها بالقوة على أفراد المجتمع ودون شرعية، تتحول من وضع الحكومة الشرعية وتقترب إلى وضع الجيش المحتل، وبالتالي فهي بحاجة لتوظيف قواتها بصورة مستمرة لفرض قوانينها على أفراد المجتمع.

12 - يجب أن يكون القانون عادلا، بمعنى أن إصداره كان من أجل غاية عادلة ومقبولة، وأن تطبيقه يشمل جميع الأفراد دون استثناء.

13 - تنسب هذه الدولة إلى الرستميون، وهم سلالة من الإباضية حكمت في الجزائر تونس وليبيا. مؤسس السلالة، عبد الرحمن بن رستم (ذو أصول فارسية) كان منذ 758 م واليا على القيروان من قبل الإباضية. فر بعد عودة ولاة العباسيين إليها (القيروان) إلى تيهرت، بويع إماما على الجماعة (776 -784 م).

14 - ظهرت هذه الدولة بعد اتفاقية وستفاليا سنة 1648 في أوروبا.

15 - انظر فتيحة قرواز، الحياة الحضارية في الجزائر الرستمية (909 -777/ ـ 296 - 260 هـ)، ، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، 2012/2011، ص 58 وما بعدها.

16 - انظر إبراهيم بحاز، الطبيعة العامة للحكم عند الرستميين (160 -296هـ / 777 -909م)، المجلة الخلدونية: عدد خاص، أكتوبر 2009م .ص44

17 - انظر جودت عبد الكريم، العلاقات الخارجية للدولة الرستمية،الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب ،1984م ، ص52 -69.

18 - انظر بلحاج طرشاوي، ملامح الحكم الراشد في دولة بني رستم، المجلة الخلدونية: عدد خاص، أكتوبر 2009م، ص55.

19 - الأغالبة أو بنو الأغلب سلالة عربية من بني العنبر بن عمرو من قبيلة بني تميم حكمت في المغرب العربي (شرق الجزائر وتونس وغرب ليبيا) مع جنوب إيطاليا وصقلية وسردينيا وكورسيكا ومالطة. ويكيبيديا .

20 - انظر محمد الطالبي، الدولة الأغلبية: التاريخ السياسي (184 ـ 296 هـ)، تعريب: المنجي الصيادي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية 1995، ص 59.

21 - انظر ابن وردان، مستند تاريخ مملكة الأغالبة، دراسة وتحقيق وتعليق : الدكتور محمد زينهم محمد عزب، ص57 - 58. ومحمد الطالبي، الدولة الأغلبية، التاريخ السياسي، دار الغرب الإسلامي 1995، ص282 - 292. وابن وردان، مستند تاريخ

مملكة الأغالبة، دراسة وتحقيق وتعليق: الدكتور محمد زينهم محمد عزب، ص61 - 64. وبن وردان، مستند تاريخ مملكة الأغالبة، دراسة وتحقيق وتعليق : الدكتور محمد زينهم محمد عزب، ص35 - 44.

22 -سك أمراء هذه الدولة النقود باسمهم، وخطبوا لهم على المنابر، من دون أن يسمحوا لهم بالتدخل في شؤونهم الداخلية.

23 - يعتبر ساعد أبيه الأيمن في حروبه في مختلف الأقاليم، ولاسيما في قيادة الجيوش في صقلية، كما كان شجاعاً عالماً بالحرب، حسن النظر في الجدل. أعاد النظر في أعمال أبيه، وقام بتغييرات في ولاية الأقاليم.

24 - أخذ البيعة لنفسه من أهله وأقاربه، وقرأ كتاب البيعة على منبر المسجد الجامع بتونس.

25 - نظن أن هذه كانت حدود ولاية إفريقية في التنظيم الذي وضعه حسان بن النعمان. انظر في ذلك، اليعقوبي، البلدان، ص345. النويري، نهاية الأب في فنون الأدب، جـ24/ 36.

26 - الأغالبة أو بنو الأغلب سلالة عربية من بني العنبر بن عمرو من قبيلة بني تميم حكمت في المغرب العربي (شرق الجزائر وتونس وغرب ليبيا) مع جنوب إيطاليا وصقلية وسردينيا وكورسيكا ومالطة. ويكيبيديا .

27 - انظر حاجيات عبد الحميد ،كتاب مرجعي حول تاريخ الجزائر في العصر الوسيط نمنشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954 ،طبعة خاصة نوزارة المجاهدين ، ص142.

28 - انظر بورويبة رشيد نلقبال موسى واخرون،الجزائر في التاريخ ،ج3نالمؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر ن1984،ص221

29 - انظر

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%8

30 - انظر حاجيات عبد الحميد ،المرجع السابق ،ص142

31 -يلقب رئيسها بأمير المؤمنين، وتعرف أحيانا "بمملكة الزيانيين في المغرب الأوسط".

32 - نعني بالبرابسة " القائد عروج وشقيقه خير الدين بربروس" أي "ذو اللحية الحمراء لأنه كان يخضبها بالحناء".